ريح المتغيرات طرأت على الاتفاقات اللبنانية ـ السورية

الخبير الاقتصادي الدكتور غازي وزني: كل الاتفاقات الزراعية والصناعية بين سورية ولبنان في حاجة الى... تعديل لمنافسة الانتاج السوري

فيما يحصر كثيرون العلاقة بين لبنان وسوريا بشقيها السياسي والأمني، تكتسي العلاقات الاقتصادية أهمية كبيرة بالنسبة إلى البلدين، لاسيّما بالنسبة إلى لبنان الذي تشكّل سوريا منفذه البري الوحيد. وتحكم هذه العلاقات الاقتصادية عشرات الاتفاقات الموقّعة منذ العام ١٩٩١ تاريخ توقيع معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق التي لحظت تذليل بعض الصعوبات وتحسين العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، والتي تلتها الكثير من الاتفاقات الملحقة.

القراءات والمواقف في شأن هذه الاتفاقات كثرت وتعددت واختلفت لا بل تناقضت. فالبعض يرى فيها إفادة للبلدين، والبعض الآخر يرى فيها غبناً وإجحافاً بحق أحدهما. ولكن يجمع الكل وفي البلدين على أن الوقت حان لإعادة النظر في كل هذه الاتفاقات بعد مرور ما يقارب العشرين عاماً على توقيع بعضها، وبعد التغييرات الكثيرة التي طرأت على الواقع الاقتصادي في كلا البلدين، وهذا ما توصلت إليه المحادثات اللبنانية السورية أخيراً، وتحديداً محادثات رئيس الحكومة سعد الحريري مع المسؤولين السوريين خلال زيارته لدمشق، والتي تلاها طلبه من الوزراء تقويم الاتفاقات الموقّعة بين البلدين تمهيداً لتطويرها أو تعديلها أو إلغائها.

قد تكون المرحلة المقبلة هي بامتياز مرحلة إعادة رسم العلاقات اللبنانية السورية على كل المستويات، إلا أن المستوى الاقتصادي قد يكون أكثر ما يحتاج إلى ذلك وبسرعة، خصوصاً أن قطار التكتلات الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي يسير سريعاً، ولبنان تأخر جداً في ركوبه.

وزني يزن الاتفاقيات

الخبير الاقتصادي الدكتور غازي وزني يفنّد في الحديث الآتي الاتفاقات الاقتصادية بين لبنان وسوريا، وأبرز ما يحتاج إلى تعديل فيها:

ـ إن المعاهدات الاقتصادية التي وُقعت بين لبنان وسوريا منذ العام ١٩٩٢ في مجالات متعددة تحتاج من دون شك إلى مراجعة لعدّة أسباب، منها شعور بعض اللبنانيين بعدم تكافؤ هذه الاتفاقيات، والتغيّرات الاقتصادية في لبنان، وكذلك في المقابل بسبب التغيّرات الاقتصادية والمالية التي طرأت في سوريا خصوصاً منذ بداية العام ٢٠٠٠، وبسبب تغيّر طبيعة الاقتصادات بين لبنان وسوريا خلال كل هذه الفترة. ففي العام ١٩٩٢ كنا نتحدث عن تكامل اقتصادي بين لبنان وسوريا أي أن لبنان هو بلد الخدمات بقطاعاتها المصرفية والسياحية والتأمين وغيرها يتكامل مع اقتصاد سوريا الذي هو بلد الإنتاج في قطاعيه الصناعي والزراعي. لكن الاقتصاد السوري شهد خلال السنوات العشر الأخيرة تطوراً ملموساً في القطاعات الخدماتية إن لناحية نمو القطاع المصرفي السوري أو لناحية الحركة السياحية الملموسة التي شهدتها سوريا في العام ٢٠٠٨ بحيث زارها أكثر من أربعة ملايين ونصف مليون سائح، أو لناحية حركة الاستثمارات التي تجاوزت العشرة مليارات دولار في القطاعين العقاري والسياحي، أو في التدفقات المالية، ما يعني أن حصة القطاع الخدماتي في سوريا أصبحت قوية جداً، وباتت تمثّل ما يقارب ٤٢ في المئة من الاقتصاد السوري في مقابل ٥٢ في المئة للقطاع الإنتاجي.

■ كذلك ألا يؤثر ابتعاد النظام الاقتصادي السوري عن الاشتراكية ليقترب أكثر إلى الليبرالية، على الاتفاقات بين سوريا ولبنان؟

ـ بالطبع، فمن التغييرات التي لاحظناها في السنوات العشر الأخيرة، انتقال الاقتصاد السوري في شكل تدريجي من اقتصاد موجه تؤدي فيه الدولة دوراً أساسياً إلى اقتصاد أكثر انفتاحاً وتحرراً حيث يكون للقطاع الخاص وللتدفقات المالية الأجنبية وللاستثمارات دور أساسي.

■ أي اتفاقات هي الأكثر حاجة إلى إعادة نظر بعد كل هذه التغيرات في اقتصادي سوريا ولبنان؟

ـ لقد وقّع لبنان منذ العام ١٩٩٢ عشرات الاتفاقيات مع سوريا، أما أبرز ما يحتاج منها إلى إعادة نظر، الاتفاق الذي يتعلق بالقطاع الزراعي بحيث يشعر لبنان أنه مغبون فيه خصوصاً أن القطاع الزراعي اللبناني يمثّل حالياً ما يقارب السبعة في المئة من الناتج المحلي فقط كما أنه لم يتطور خلال العقدين الأخيرين، ولا تزال لديه مشاكل بنيوية تتعلق بالمساحات الصغيرة المتوافرة له وبضعف القدرة المالية وغياب القدرة التنافسية، وفي مقابل هذا الواقع يوجد في سوريا قطاع زراعي قوي جداً تتوافر له يد عاملة رخيصة ودعم ومساحات زراعية شاسعة وأسواق خارجية، وهو يمثل أكثر من ٢٤ في المئة من الناتج المحلي، ولذلك لا يمكن للبنان منافسة سوريا في الزراعة كما لا يمكنه منافسة أي دولة من دول الجوار، فثمة نقاط ضعف عدّة في القطاع الزراعي اللبناني الذي يحتاج إلى دعم وخطوات حمائية واستراتيجية مستقبلية لتحديد نوعية الزراعة التي يفترض اعتمادها كبديل عن تلك الموجودة للتمكن من المنافسة. أما الاتفاقية الأخرى التي يجب إعادة النظر فيها فهي تلك المتعلقة بالقطاع الصناعي، وأهميتها أنها لحظت إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية المتبادلة بين لبنان وسوريا بنسبة ٢٥ في المئة سنوياً وصولاً إلى الإلغاء النهائي في نهاية العام ٢٠٠٣، ولكن هذه الاتفاقية سجّلت معوقات متعددة شعر بها الصناعيون في لبنان ومنها يتعلق بتفسير التشريعات، والأعباء على السلع اللبنانية، والحماية للقطاع الصناعي السوري، وفرض حصرية التعاطي مع المصرف التجاري السوري للقيام بكل العمليات، كما أنه وبالمقارنة نجد أن القطاع الصناعي السوري قطاع قوي جداً يمثّل حالياً ٢٢ في المئة من الناتج المحلي ومن أبرز أسباب قوته توافر يد عاملة رخيصة، ومناطق صناعية واسعة، وحوافز ضرائبية واعتماده بالدرجة الأولى على مواد أولية داخلية، فيما القطاع الصناعي اللبناني هو قطاع مترهل لم يتطور في شكل قوي جداً خلال العقدين الأخيرين وليس لديه رسوم وقائية، فلدى لبنان فقط القدرة التنافسية لناحية السلع التي لا تحتاج إلى يد عاملة كثيرة أو تلك التي لديها قيمة مضافة عالية. انطلاقاً من كل ذلك يفترض إعادة النظر في الاتفاقيات الموقعة بين لبنان وسوريا على أساس كل قطاع على حدة.

■ ولكن القطاعات الإنتاجية في لبنان تعاني بالمطلق من مشكلة عدم القدرة التنافسية بسبب التكاليف المرتفعة وغياب الدعم، وهذا ما يجعل لبنان غير قادر على دخول أي اتفاقيات للتجارة الحرة، فهل الحل يكمن في تقوية القطاعات الإنتاجية اللبنانية أم في الاستمرار بمراعاة لبنان في هذه الاتفاقيات؟

ـ إن الدول الخارجية كلها تعمد إلى حماية الإنتاج الوطني، وفي لبنان هناك قانون لحماية الإنتاج الوطني لكنه لا يطبق لأسباب متعددة. فحتى الولايات المتحدة الأميركية إبان الأزمة المالية العالمية اتخذت إجراءات بمنع دخول إطارات السيارات الصينية إليها، ما يدل إلى أن كل الدول حتى الكبرى تطبق حماية الإنتاج الوطني، وهذا ما يفترض على لبنان أن يبدأ به، عبر تطبيق القانون ووضع رسوم وقائية داخلية بدلاً من التغطّي بمسألة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أو اتفاقيات الشراكة العربية. إضافة إلى ذلك، يُفترض على لبنان في ما يتعلق بالقطاع الصناعي وضع استراتيجية صناعية متوسطة وبعيدة المدى لتوجيه لبنان إلى قطاعات صناعية تملك القدرة التنافسية والقيمة المضافة المرتفعة. فعلى سبيل المثال وصل الإنتاج اللبناني في الصناعة الغذائية في الفترة الأخيرة إلى الدول الأوروبية، كذلك الأمر في بعض صناعات المعلوماتية الخفيفة وصناعة المجوهرات كما يمكن منافسة سوريا في صناعات لا تملك موادها الأولية، فيما يجب التخلي عن الصناعات القديمة كصناعة النسيج والأقمشة والثياب التي لا يمكن المنافسة فيها.

■ وهل الأمر عينه يسري على القطاع الزراعي؟

ـ بالتأكيد، ولكن القدرة التنافسية للقطاع الصناعي مستقبلياً أوفر بكثير من القدرة التنافسية للقطاع الزراعي الذي يعاني من مشكلة رئيسية هي المساحة الزراعية الضيقة، كما يفترض إعادة النظر في كل الإنتاج الزراعي في لبنان كي يكون له مستقبل، إذ لا بدّ من البحث عن بدائل زراعية لأن الزراعات التقليدية في لبنان ليست لديها القدرة التنافسية خصوصاً مع دول الجوار.

التصدي للمعوقات

■ كيف يمكن أن تتم ترجمة هذا الواقع على الاتفاقيات الموقعة بين لبنان وسوريا، وما الذي يجب تالياً أن يعدل فيها؟

ـ في الاتفاقية الزراعية، على سبيل المثال، يفترض إعادة النظر في ما يتعلق بالرزنامة الزراعية بالحصص التي تدخل إلى لبنان، كما توجد فيها معوقات تتعلق بآليات التنفيذ وتوحيد التشريعات والقوانين وبانعدام مراعاة الرزنامة الزراعية وبعمليات الإغراق. أما المعوقات التي تواجه الاتفاقية الصناعية، فهي التباينات حول الرسوم الجمركية، والسياسة الحمائية السورية، والبيروقراطية، واللوائح وتحديد الأعباء، وإبراز شهادة المنشأ، وملاءمة المواصفات والمقاييس، وتحديد المنتجات المعفاة، والحصول على الإذن المسبق للصناعات المستوردة من لبنان، وحصرية التعاطي مع المصرف التجاري السوري، وما إلى ذلك..

ثم أضاف:

ـ وفي كل الاتفاقيات أكانت زراعية أو صناعية يفترض معالجة هذه المعوقات في شكل آني، أما في ما يتعلق بلبنان فيفترض عليه إضافة إلى معالجة هذه المعوقات في الاتفاقيات، وضع سياسات استراتيجية متوسطة وبعيدة المدى للقطاعين الصناعي والزراعي وكيفية تطويرهما كي يتمكّنا من منافسة الدول الأخرى ولاحقاً مواكبة انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية وتطبيق اتفاقيات الشراكة العربية والإقليمية.

الدكتور غازي وزني: لليد العاملة السورية في لبنان ايجابيات وخصوصاً في قطاع البناء.

لا للانفتاح السريع

■ إلى متى يمكن للبنان الهروب إلى الأمام، خصوصاً أنه غير قادر على الدخول في اتفاقيات اقتصادية مشتركة مع سوريا، وسط الانفتاح العالمي والتكتلات الكبرى؟، ألم يتأخر لبنان كثيراً في هذا الإطار؟

ـ إن إحدى مشاكل القطاعات الإنتاجية في لبنان والأخطاء التي ارتُكبت بحقها هي الانفتاح السريع مع الخارج وفي تطبيق الاتفاقيات الدولية، إذ كان يفترض على لبنان تطبيق كل الاتفاقيات في شكل تدريجي سواء انضمامه إلى الشراكة الأوروبية أو العمل على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أو لناحية الاتفاقيات الثنائية العربية أو السوق العربية المشتركة، وذلك للأخذ في عين الاعتبار وضع القطاعات الإنتاجية في لبنان وكيفية حمايتها وتأمين مستقبلها. فالقطاع الزراعي في لبنان لا يملك القدرة التنافسية مع دول الجوار ولذا يفترض إعادة النظر في هيكلية الإنتاج اللبناني من أجل الاستفادة من بعض الميزات الطبيعية في لبنان ومن أجل اختيار نوعية الإنتاج الذي نحتاجه والذي يمكنه المنافسة. فعلى سبيل المثال لدى لبنان إنتاج مميز من التفاح في الجبال العالية وهو غير متوافر في الدول المجاورة، كذلك يجد إنتاج بعض الفواكه الاستوائية رواجاً، ومن هنا يجب الاستعاضة عن المنتوجات القديمة بهذه الأنواع التي تنافس. وفي القطاع الصناعي تجد بعض القطاعات كالصناعة الغذائية وبعض صناعات المعلوماتية أسواقاً لها، ولذا يُفترض تعزيزها عبر قيام الدولة بخطوات في هذا الإطار من خلال توفير القروض اللازمة بفوائد مقبولة، وتأدية دور في تسويقها في الخارج، فمن أبرز نقاط ضعف القطاع الصناعي اللبناني عدم وجود وسائل تسويق فعالة، ومن خلال تقديم تسهيلات ضريبية وحوافز استثمارية، وتأمين

*** حماية الانتاج الوطني اللبناني أولوية بعد وصوله في الصناعة الغذائية والمعلوماتية الى أوروبا.**

عدنان القصار على رأس وفد اقتصادي لبناني وعربي في مؤتمر للاستثمار على أرض دمشق

في يومي ٣ و٤ آذار (مارس) المقبل ينعقد داخل قصر المؤتمرات في دمشق مؤتمر «الاستثمار في سورية» تحت رعاية الرئيس السوري بشار الأسد بتنظيم مشترك من الاتحاد العام للغرف العربية الذي يرئسه وزير الدولة اللبناني عدنان القصار، وجامعة الدول العربية بحضور الأمين العام للجامعة عمرو موسى، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتحاد غرف التجارة السورية.

عدنان القصار

وقال الوزير عدنان القصار إن قيام هذه التظاهرة الاقتصادية العربية الجامعة في سورية يأتي في ضوء النقلة النوعية الاقتصادية الكبرى التي يحققها الوطن السوري عبر معدلات نمو مرتفعة وتواصل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أسس ثابتة ومتطورة، واستقطاب الاستثمارات العربية والأجنبية في القطاعات الانتاجية والخدماتية، والتطور اللافت في القطاع المصرفي والمالي المحلي في ظل الدخول المتواصل لمصارف عربية الى السوق المصرفية السورية..

مساحات أو مناطق صناعية. ففي سوريا هناك مناطق صناعية ضخمة جداً تُعفى من الرسوم وتُقدّم فيها الأرض مجاناً على أن يتولى الصناعيون البناء.

■ لقد طلب مجلس الوزراء من الوزراء تقويم الاتفاقيات الموقعة بين لبنان وسوريا، برأيك كيف يجب أن يكون توجه الوزراء في هذا التقويم؟

- إن إعادة النظر في الاتفاقيات ضرورة للبلدين ولمصلحتهما، فهو لمصلحة سوريا التي تطورت اقتصادياً في الفترة الأخيرة خصوصاً لجهة توسع اهتمامها بالقطاع الخدماتي، وكذلك من مصلحة لبنان لأن اقتصاده لم يعد تكاملياً مع الاقتصاد السوري، ولكن لن أقول تنافسياً بل يفترض أن يكون تفاهمياً. فالتطور الكبير جداً خلال العشر سنوات الماضية تمثّل في الانتقال من اقتصاد تكاملي بين البلدين إلى اقتصاد تفاهمي، وهذا أبرز ما يجب أخذه في عين الاعتبار. ومن الاتفاقيات التي استفاد منها لبنان في الفترة الأخيرة ولا بدّ من الاستمرار فيها، اتفاقية استجرار الغاز من سوريا التي أدت إلى وفر بلغ أكثر من مئة وخمسين مليون دولار سنوياً. كذلك استفاد لبنان من الاتفاقية الأخيرة التي وقّعها مع مصر لاستجرار الغاز منها عبر سوريا، وهذا يحقق وفراً سنوياً أكثر من مئتي مليون دولار.

ثم زاد قائلاً:

- في المقابل، من المشاكل التي واجهت لبنان وسوريا، الاتفاقية المتعلقة بالعمالة السورية في لبنان، فهذه العمالة استُغلت سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ويفترض تنظيمها في شكل لا يسمح باستغلالها، فالأرقام في شأنها في فترات معينة كان مبالغاً فيها إن لناحية عدد العمال السوريين في لبنان والذي تراوح بين مئة وخمسين ألف عامل إلى مليون وثمانمئة ألف، وهذا رقم مبالغ جداً فيه، أو لناحية الأموال التي كانت تخرج من لبنان إلى

* اتفاقية نهر العاصي تمنع اللبنانيين من استخدام مياههم بشكل كاف.

لا يمكن للبنان التخلي عن سورية اقتصادياً.

سوريا وتؤثر سلباً على ميزان المدفوعات بحيث كانت الأرقام تتراوح في هذا الإطار بين مئة وخمسين مليون دولار إلى أكثر من مليار ونصف دولار. وإن مسألة تنظيم العمالة اللبنانية والسورية هي مصلحة مشتركة للبنانيين وللسوريين، بشكل يمنع الاستغلال لأن هناك بعض أرباب العمل في لبنان يستغلون اليد العاملة السورية بسبب إنتاجيتها الجيدة وفي الوقت عينه بسبب عدم ترتّب عليها اشتراكات الضمان الاجتماعي ورسوم الإقامة. ويجب الأخذ في عين الاعتبار أن لليد العاملة السورية في لبنان إيجابيات، وقد لمسناها في العام ٢٠٠٦ خصوصاً في قطاع البناء حيث أن أكثر من ستين في المئة من العمال فيه هم سوريون، وحين غادر هؤلاء لبنان نتيجة التوتر في العلاقات السياسية بين البلدين، تأثر قطاع البناء في شكل ملحوظ جداً لجهة ارتفاع أسعار اليد العاملة ولجهة التأخّر في تسليم العقار. ولذلك يمكن القول إن اليد العاملة السورية لا تنافس في شكل قوي وفي شكل مباشر اليد العاملة اللبنانية لأن أكثرية العمال السوريين يعملون إما في قطاع البناء أو في القطاع الزراعي، والمنافسة اللبنانية في هذين القطاعين ضئيلة، إلاّ أن المنافسة توجد في قطاعات أخرى كالقطاع السياحي وتحديداً في بعض المقاهي أو المطاعم أو الفنادق. في كل الأحوال يفترض على الدولة اللبنانية إعادة النظر في موضوع العمالة السورية في لبنان، وإنشاء خلية أو دائرة في وزارة العمل تهتم بها في شكل تتم فيه المحافظة على حقوق اللبنانيين وعلى حقوق العمال السوريين العاملين في لبنان.

مياه العاصي

■ وماذا عن اتفاقية تقاسم مياه نهر العاصي؟

- إن هذه الاتفاقية هي من دون شك من الاتفاقيات الواجب إعادة النظر فيها. فاللبنانيون يشعرون أنهم متضررون منها كونهم لا يستطيعون استخدام المياه اللبنانية في شكل كاف، وكونه يمنع عليهم حفر الآبار في منطقة العاصي في البقاع. كما يوجد اتفاقيات أخرى يشعر فيها اللبناني أن حقوقه غير متكافئة، ومنها مسألة انتقال الشاحنات اللبنانية إلى سوريا أو عبرها إلى دول عربية، فسوريا هي في نهاية الأمر بوابة العبور للصادرات اللبنانية.

■ يؤثر مسار العلاقات السياسية بين لبنان وسوريا على العلاقات بين البلدين على كل المستويات، ولا شك أن توتر العلاقة السياسية بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ انعكس كثيراً على العلاقة الاقتصادية، وبالنظر إلى تجربة هذه السنوات، إلى أي مدى العلاقات الاقتصادية الجيدة مع سوريا هي ضرورية بالنسبة إلى لبنان؟

- بالنظر إلى العلاقات الاقتصادية اللبنانية السورية في السنوات الأخيرة بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٩، يُلاحظ وعلى عكس الاعتقاد، أن التبادل التجاري نما في شكل قوي جداً من مئتين وخمسة وعشرين مليون دولار في العام ٢٠٠٥ إلى أكثر من أربعمئة وثمانين مليون دولار في العام ٢٠٠٨، وهذا عامل إيجابي وملفت، كما أن ميزان المدفوعات سجّل فائضاً في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. ومن المؤشرات الإيجابية التي لاحظناها في السنوات الأربع الأخيرة، نمو العلاقات المصرفية بين لبنان وسوريا، فنتيجة الانفتاح المالي والمصرفي في سوريا وجدت الكثير من المصارف اللبنانية ضرورة للانفتاح إلى سوريا كسوق مالي ومصرفي واعد. كما أن التوظيفات السورية في لبنان لم تتوقف خلال تلك الفترة، وكذلك العمليات التجارية السورية واستثمارات السوريين في لبنان. ومن الملاحظ أيضاً أن الكثير من المستثمرين اللبنانيين توجهوا إلى الاستثمار في سوريا خلال السنوات الأربع الأخيرة، خصوصاً أن سياسة الانفتاح الاقتصادي جعلت من سوريا مركزاً أساسياً ومهماً للاستثمارات العربية والتركية، وقد احتل لبنان المرتبة الثالثة في الاستثمارات في سوريا في العام ٢٠٠٧ بعد السعودية وتركيا.

وختم قائلاً:

- في الواقع والمحصلة، لا يمكن للبنان التخلي عن سوريا اقتصادياً، بل يمكنه أن يستفيد منها في شكل متبادل عن طريق التفاهم.□

هلا ناصر